لكن حفته قرينة صارت بها يفيد العلم فانه يقدم على
الحديث الذي خرجه البخاري اذا كان فردا مطلقا و
كما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمت
بكونها اصح الاسناد كمالك عن نافع عن ابن عمر فانه
يقدم على ما انفرد به احدهما مثل لا سيما اذا كان في
اسناده من فيه مقال فان خف الضبط ای قل تقا
خف القوم خفوا قلوا والمراد ومع بقية الشروط
المتقدمة في حد الصحيح فهو الحسن لذاته لا الشيء خارج
وهو الذي يكون حسنا بسبب الاعتضاد نحو حديث
المستور اذا تعددت طرقه وخرج باشتراط الاوصاف
الضعيف وهذا القسم من مشارك للصحيح في الاحتجاج
به وان كان دونه ومشابه له في اقسامه الآتية
بعضها فوق بعض وبكثرت طرقه يصح وانما يحكم له
بالصحة عند تعدد الطرق لان للصورة المجموعة
تجبر القدر الذي قصر به ضبط راويه عن رتبة
الصحيح ومن ثم يطلق الصحة على الاسناد الذي يكون
حسنا لذاته لو تفرد اذا تعدد وهذا حيث يتفرد

الوصف
فان جمعا اي الصحيح والحسن في وصف حديث واحد كقول
الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فللتردد الحاصل من
المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او
قصر عنها وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية
وعرف بهذا الجواب من استشكل الجمع بين الوصفين فقال
الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين اثبات لذلك
القصور وبصير ومحصل الجواب ان تردد امة الحديث في
ناقله اقتضى للمجتهد ان لا يصفه باحد الوصفين فيقال
فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم وصحيح باعتبار وصفه
عند قوم وغايته ما فيه انه حذف منه حرف التردد
لان حقه ان يقول حسن او صحيح وهذا كما حذف حرف
العطف من الذي يعد وعلى هذا فما قيل حسن صحيح دون
ما قيل فيه صحيح لان الجزم اقوى فيه من التردد وهذا
من حيث التفرد والا اي واذا لم يحصل التفرد فاطلاق
الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار اسنادين
احدهما صحيح والآخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن
صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط اذا كان فرد الان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)